العلم

«الطريق إلى كابول» يشعل الخلاف بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان وإدارة السجون

حرمان السجناء من متعة المشاهدة والحقوقيون يطالبون بفتح تحقيق

22748/11

الرباط: عزيز اجهبلي

ليست المرة الأولى التي يحدث فيها شد وجذب بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمندوبية العامة لإدارة السجون، بل العلاقة بين المؤسستين كانت دائما شبه متوترة، وتوجت حاليا بتلقي اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان جهة الرباط القنيطرة قرار المندوبية العامة لإدارة السجون لمنع عرض فيلم «الطريق إلى كابول» لمخرجه إبراهيم شكيري داخل سجون جهة القنيطرة.

وعبر عبد القادر أزريع رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الرباط – القنيطرة، التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في تصريح لجريدة «العلم» عن أسفه لهذا القرار، مؤكدا أنه في إطار النشاط المشترك بين اللجنة الجهوية والنادي السينمائي بالقنيطرة.

وفي إطار البرنامج الثقافي للملتقى الجهوي للسينما وحقوق الإنسان تمت برمجة «الطريق إلى كابول» في هذا الملتقى.

وأضاف أزريع أن اللجنة الفنية لهذا الملتقى الممتد مابين 12 و16 نوفمبر 2013 قررت استفادة ساكنة سجن القنيطرة بمشاهدة هذا الفيلم وتمت برمجته خارج تيمة المهرجان.

وقال رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الرباط، القنيطرة إن المخرج إبراهيم شكيري وضع «الطريق إلى كابول» رهن إشارة اللجنة الجهوية والنادي السينمائي بالقنيطرة بالمجان رغم أن الفيلم حقق نسبة مشاهدة عالية.

وأوضح أن هذا الملتقى ستقدم فيه عروض سينمائية متنوعة حول قضايا السجن والاعتقال، وسيفتتح بتقديم شريط حول تازمامرت، وذكر أنه تمت مراسلة المندوبية العامة لإدارة السجون بنسخة من «الطريق إلى كالو» وكان رد المندوبية أنه تم تشكيل لجنة لمشاهدة الفيلم وخلصت إلى أنه لايصلح لساكنة السجون.

وفي هذا الإطار تفاجأ حقوقيون لهذا القرار وعبروا في رسائل وبلاغات رفضهم لهذا الاجراء واعتبروه من بين ممارسة الوصاية والتعتيم على الفرجة السينمائية بنمط لا علاقة له بالذوق والنقد السينمائي.

وطالب المنتدى المغربي للديمقراطية وحقوق الانسان رئيس الحكومة بفتح تحقيق حول هذا الإجراء معبرا في رسالة إلى السيد عبد الإله بنكيران حصلت جريدة «العلم» على نسخة منها، عن استهجانه لهذا القرار الذي في نظره لا يتماشى مع تعزيز ثقافة حقوق الانسان وتسييرها، ودعا إلى تحديد المسؤولية في اتخاذ هذا الإجراء وترتيب الاجراءات الإدارية المناسبة حتى لا يتكرر مثل هذا القرار.

وأكد المنتدى المغربي للديمقراطية وحقوق الانسان على فرض ولوج السينما إلى المؤسسات السجنية المتواجدة بجهة القنيطرة لتقوية وحماية حقوق الانسان طبقا للمعايير الدولية من خلال تطبيق آليات وإجراءات الأمم المتحدة الخاصة بهذا الشأن وفتح المجال أمام المنظمات لزيارة السجون.

القلم

مطالبة رئيس الحكومة بفتح تحقيق مستعجل في الموضوع

منع عرض فيلم «كابول» بالمؤسسات السجنية

منعت المندوبية العامة للسجون النادي السينمائي بالقنيطرة واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان من عرض فيلم «الطريق إلى كابول» بسجون القنيطرة. ما دفع المنتدى المغربي للديمقراطية وحقوق الإنسان إلى مطالبة رئيس الحكومة، بفتح تحقيق مستعجل في موضوع المنع وتحديد المسؤولين عن اتخاذه وترتيب الإجراءات الإدارية المناسبة في حقهم حتى لا يتكرر ذلك.

وأفاد بيان صادر عن المنتدى المغربي للديمقراطية وحقوق الإنسان ، أن النادي السينمائي واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالقنيطرة قررا عقد ندوات موضوعاتية وعروض سينمائية متنوعة حول قضايا «السجن والاعتقال»، خلال الفترة الممتدة ما بين 12 و16 نونبر 2013 بمدينة القنيطرة، ضمن برنامج الملتقى الجهوي الثقافي.

وأفاد البيان أن رئيسي اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الرباط-القنيطرة والنادي السينمائي بالقنيطرة أعلنا، عن تلقي قرار المندوبية العامة لإدارة السجون بمنع عرض فيلم «الطريق الى كابول» la route vers kabool لمخرجه المغربي إبراهيم شكيري، بمبرر أنه لا يصلح لنزلاء السجن.

وذكر البيان أن عددا من الصحافيين والحقوقيين استنكروا هذا القرار الذي لايتماشى، حسب البيان، مع الخطاب الرسمي حول تعزيز ثقافة حقوق الإنسان وتسييدها.

ووصف البيان قرار منع نشاط ثقافي وسينمائي من تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المؤسسة التي أنشئت من أجل حماية حقوق الإنسان ومتابعة أوضاعها، بالخطير، معلنا تضامنه مع النادي السينمائي بالقنيطرة، ومع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الرباط-القنيطرة، التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، على منعهم من عرض فيلم «الطريق إلى كابول» بسجون جهة القنيطرة.

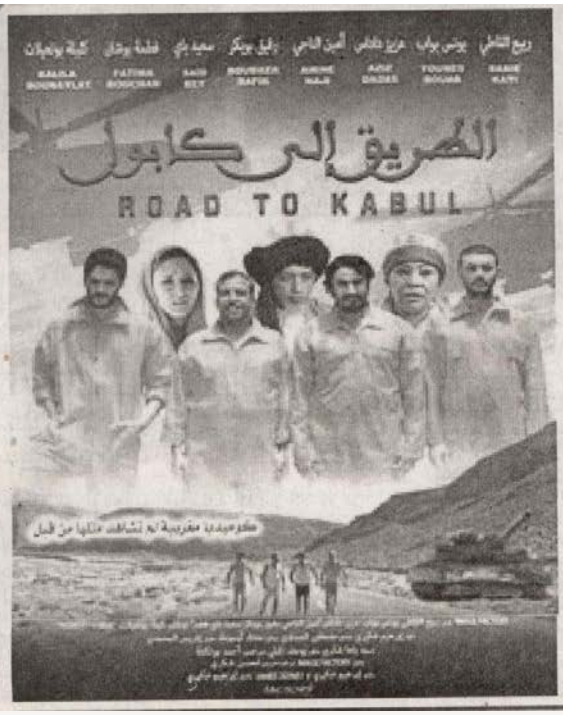

بيان اليوم

البحث عن عقوبات بديلة عن السجن بالمغرب

7069/2.

فتن العفاني

استحضر المجلس الوطني لحقوق الإنسان وجمعية اصدقاء مراكز الإصلاح وحماية الطفولة وجمعية عدالة مجموعة من التجارب المقارنة بكل من فرنسا وبلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية للتقعيد لفلسفة العقوبات البديلة عن الإيداع في السجن بالمغرب، وذلك خلال الندوة الدولية التي تم تنظيمها أول أمس الأربعاء بالرباط حول العقوبات البديلة، إذ تم التأكيد أن عددا من الدول الديمقراطية باتت تعمل بشكل متزايد على إدماج هذه العقوبات في نظامها الجنائي بالنظر لما حققه تفعيلها من إسهام إيجابي في التقليص من جهة من حالات العود وعدد النزلاء بالمؤسسات السجنية.

وأشاد محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، خلال هذه الندوة التي نظمها المجلس بشراكة بين جمعية اصدقاء مراكز الإصلاح وحماية الطفولة وجمعية عدالة، إقدام الهيئة الوطنية للحوار حول إصلاح منظومة العدالة على إدراج مبدأ العقوبات البديلة ضمن الهدف الفرعي الثالث المتعلق بتجديد السياسة الجنائية في إطار الهدف الاستراتيجي الثالث المتعلق بتقوية الحماية القضائية والحقوق والحريات، مشيرا ان المجلس سواء في صيغته السابقة أو الحالية مافتئ يرافع حاثا السلطات العمومية من أجل إدماج العقوبات البديلة للعقوبات السالبة للحرية في المنظومة الجنائية الوطنية كضرورة مستعجلة وذلك في افق تحديث النظام العقابي وأنسنة العقاب.

وذكر في هذا الصدد بما تضمنه التقرير الموضوعاتي قبل اشهر حول المؤسسات السجنية والذي أبرز حجم الاكتظاظ الذي تعرفه السجون، حيث تضم حوالي 7000 شخص محكومين بعدد اقل من 6 أشهر بسبب مخالفات وجنح بسيطة، قائلا «إن هذا يبرز أكثر من اي وقت مضى الحاجة الملحة إلى إدماج وتنويع العقوبات البديلة في المنظومة الجنائية الوطنية».

ونبه الأمين العام إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار ما حققته التجارب المقارنة على هذا المستوى، وكذا ما تمخضت عنه تجربة النظام الجنائي الوطني، خاصة فيما يتعلق بالعقوبات البديلة والممارسات الفضلى في المجال، ومصادر ورهانات الوساطة الجنائية وبدائل المتابعة الجنائية وبدائل الإيداع بالسجن المطبقة في الأنظمة القانونية الأروبية القارية وفي الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى خلاف ذلك اعتبر د.محمد المشيشي العلمي وزير العدل السابق، أنه لا يجب الخلط بين العدالة والقضاء بكل مفاهيمه والبدائل مع مشكل اكتظاظ السجون، مبرزا أن هذا مشكل اخر يقتضي ولو انه يمكن القول أن إعادة النظر في العدالة الجنائية والعقوبات الجنائية من العوامل التي تساهم وتسهل في تخفيف من اكتظاظ السجون، الذي يبقى مشكلا قائما بذلك.

وأكد أن العقوبات البديلة عن السجن موجودة في المجتمع المغربي بل وفي التشريع المغربي بل وطبقت قبل عقود عديدة في العديد من الجهات، مشددا في هذا الصدد على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار في هذه المسالة ما يتعلق بخصوصية كل مجتمع، فالمجتمع المغربي متعدد المكونات والثقافات.

وقال «إنه لا يمكن أن نستمر في الحلول السهلة بالاستيراد الأعمى ذلك الاستيراد الذي اشار إليه البير بيرتران في كتابه الشهير الذي عنونه ب «الدولة المستوردة»، فقد استوردنا كل شيء ولربما سوف نستورد الدولة بكامل مفاهيمها ومؤسساتها»، وهنا، يشير المشيشي، «يمكن أن نستورد كثيرا من الأشياء ولكن لا يمكن استيراد العدالة لأن هذه الأخيرة تعد شيئا خاصا بالرغم من انه تحكمها مبادئ كونية».

واعتبر المشيشي الذي يعد احد رجالات القانون في المغرب والذي خبر المجال بشكل قريب من خلال مهنته كاستاذ بجامعة محمد الخامس بالرباط، ووزارة العدل التي كان على راسها، أن العقوبات البديلة عن الإيداع في السجن بالمغرب تبقى إشكالية ترتبط بعدم التفعيل فحسب، موضحا «أن البدائل كانت موجودة ولازالت لكن المشكل الأكبر لدينا في المغرب ليس في استحداث مؤسسات جديدة أو ابتكار قواعد جديدة بل المشكل يتمثل أساسا في عدم تفعيل ما هو لدينا من ترسانة قانونية وآليات قائمة، حيث أن القضاء الجنائي يضم وسائل عديدة، لكن هذا التشريع ميت لأنه يبقى حبيس الورق، فيما البعض من هذه الآليات والتشريعات غير مفعل بشكل كامل أو مفعل بشكل معوج».

واقترح تفعيل ما يتضمنه التشريع وما يتوفر عليه المجتمع المغربي من مؤسسات تقليدية من مثل الامناء الذين يحاولون حل المشكل قبل ان يتطور ويصل إلى المحتسب والقاضي اللذين يبدهما العقاب، فضلا عن الغرف الصناعية والتجارية والجمعيات المهنية، والتي هي منظمة تنظيما محكما ولها مجالس تتمتع بسلطات تاديبية، مشيرا إلى انه يمكن توسيع القضاء التأديبي والمهني لتقليص اللجوء إلى القضاء.

وكشف مشيشي الذي شارك ضمن هيئة إعداد ميثاق وطني لإصلاح منظومة العدالة، عن حجم النقاش وطوله وعمقه واتساعه الذي عرفته الهيئة حول السياسة الجنائية والتي تمكنت من وضع الأحكام والقواعد التي على الدولة أن تتبعها لوضع سياسة جنائية.

من جانبه اعتبر عضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة، عبد الإله أونير أن منظومة القانون الجنائي الوطني لم تواكبها سياسة وطنية لمحاربة الجريمة، معلنا أن الدولة فشلت في عملية محاربة الجريمة، وهذا ما يبرز حجم الاكتظاظ الذي تعرفه السجون، معلنا عن وجهة نظره بخصوص الهيئة الوطنية لإصلاح منظومة العدالة التي قال إنها لم تقدم أية إشارة حول فلسفة العقوبات البديلة عن الإيداع في السجن، علما أن المجتمع المغربي التجأ إلى هذه الآلية منذ سنين بعيدة، حيث كانت تتدخل الجماعة في إطار الوساطة الجنائية لفض نزاع بين طرفين أو إجراء صلح يقبل فيه الطرفان بتنازلات.

يشار إلى أن الندوة الدولية التي امتدت فعالياتها طيلة يوم الأربعاء الماضي، شهدت مشاركة خبراء قانونيين من المغرب وفرنسا وبلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية فضلا عن خبراء وقضاة ومحامين ومهتمين من المغرب، تم خلالها تقديم عروض تمحورت حول الوساطة الجنائية كإطار قضائي، ثم البدائل عن المتابعات الجنائية من قبيل مسطرة الصلح والوساطة والغرامات الإدارية، والأمر بالأداء وتذكير مرتكب المخالفة بمقتضيات القانون والآثار الجنائية المترتبة عن فعله، ثم إعادة التأهيل بدل العقاب المعمول به في الولايات المتحدة الأمريكية في حق المتحرفين من القاصرين والبالغين، وهي حلول ترمي إلى إعادة تأهيل المتهمين بدل معاقبتهم مما يمكن من تقليص تعاطي المخدرات ومعدل الجريمة، بل وتحسين الأمن وتقليص تكاليف العدالة الجنائية.

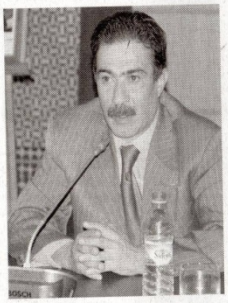

محمد الصبار

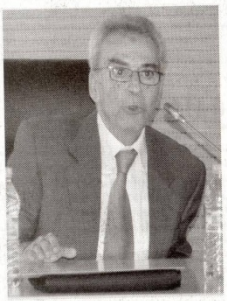

محمد المشيشي

Sebbar

L'appel de l'Algérie à élargir le mandat de la MINURSO, un traitement politicien de la question du Sahara

Le secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) Mohamed Sebbar, a estimé jeudi, que l'appel de l'Algérie à élargir le mandat de la MINURSO aux droits de l'Homme est «une sorte de traitement politicien» du conflit artificiel autour du Sahara.

«La dernière position affichée par l'Algérie démontre que ce pays est partie au conflit artificiel autour du Sahara», a-t-il affirmé dans une déclaration à la MAP.

Pour lui, «le mandat de la Minurso est défini depuis sa création et parler de son élargissement aux droits de l'Homme n'est pas réaliste.

Les missions de paix ont parfois pour mandat de surveiller la situation des droits de l'Homme, mais elles le font dans des régions qui connaissent un effondrement de l'Etat ou des guerres civiles, «et ce n'est pas le cas du Maroc», a-t-il expliqué.

Rappelant que la situation des droits de l'Homme dans les provinces du sud ne diffère guère de celle constatée dans les autres villes du Maroc, M. Sebbar a indiqué que le CNDH possède trois commissions régionales installées à Dakhla, Laâyoune et TanTan. Ces commissions, a-t-il dit, sont chargées de la surveillance des violations des droits de l'Homme et jouissent d'un grand respect de la part de la population, en raison de leur crédibilité et neutralité. Le Maroc a réalisé d'importantes avancées au niveau de la consécration des droits et des liberté, a-t-il ajouté en voulant pour exemple la nouvelle constitution, qui forme une charte des droits et des libertés.

«Nous ne pouvons comparer notre situation à celle de nos voisins. Nous représentons un point lumineux dans la région, tant au niveau de l'Afrique, qu'à celui de l'Afrique du nord ou du monde arabo-musulman», a affirmé M. Sebbar.

Le Maroc a décidé mercredi de rappeler en consultation son ambassadeur à Alger suite à la multiplication des actes de provocation et d'hostilité de l'Algérie à l'égard du Royaume, notamment s'agissant du différend régional au sujet du Sahara marocain.

Selon le SG du CNDH

L'appel de l'Algérie à élargir le mandat de la MINURSO est «un traitement politicien» de la question du Sahara

Le secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Mohamed Sebbar, a estimé jeudi que l'appel de l'Algérie à élargir le mandat de la MINURSO aux droits de l'Homme est «une sorte de traitement politicien» du conflit artificiel autour du Sahara. «La dernière position affichée par l'Algérie démontre que ce pays est partie au conflit artificiel autour du Sahara», a-t-il affirmé dans une déclaration à la MAP.

Pour lui, «le mandat de la Minurso est défini depuis sa création et parler de son élargissement aux droits de l'Homme n'est pas réaliste». Les missions de paix ont parfois pour mandat de surveiller la situation des droits de l'Homme, mais elles le font dans des régions qui connaissent un effondrement de l'État ou des guerres civiles, «et ce n'est pas le cas du Maroc», a-t-il expliqué.

Rappelant que la situation des droits de l'Homme dans les provinces du Sud ne diffère guère de celle constatée dans les autres villes du Maroc, M. Sebbar a indiqué que le CNDH possède trois commissions régionales installées à Dakhla, Laâyoune et TanTan. Ces commissions, a-t-il dit, sont chargées de la surveillance des violations des droits de l'Homme et jouissent d'un grand respect de la part de la population, en raison de leur crédibilité et neutralité.

Le Maroc a réalisé d'importantes avancées au niveau de la consécration des droits et des libertés, a-t-il ajouté en donnant pour exemple la nouvelle Constitution, qui forme une charte des droits et des libertés.

«Nous ne pouvons comparer notre situation à celle de nos voisins. Nous représentons un point lumineux dans la région, tant au niveau de l'Afrique, qu'à celui de l'Afrique du Nord ou du monde arabo-musulman», a affirmé M. Sebbar. Le Maroc a décidé mercredi de rappeler en consultation son ambassadeur à Alger suite à la multiplication des actes de provocation et d'hostilité de l'Algérie à l'égard du Royaume, notamment s'agissant du différend régional au sujet du Sahara marocain.

Le conflit du Sahara dit «occidental», rappelle-t-on, est un conflit artificiel imposé au Maroc par l'Algérie. Le Polisario, un mouvement séparatiste soutenu par le pouvoir algérien, revendique la création d'un État factice au Maghreb. Cette situation bloque tous les efforts de la communauté internationale pour une solution du conflit basée sur une autonomie avancée dans un cadre souverain marocain et une intégration économique et sécuritaire régionale. ■

MAP

ضحايا

7451٨

وجهت جمعية الدفاع عن المغاربة ضحايا الترحيل التعسفي من الجزائر، قبل يومين، مذكرة مطلبية لكل من وزارة العدل والحريات، ووزارة الخارجية، والوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج، ووزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، ووزارة الداخلية، وللمجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى جانب عدد من الأحزاب السياسية.

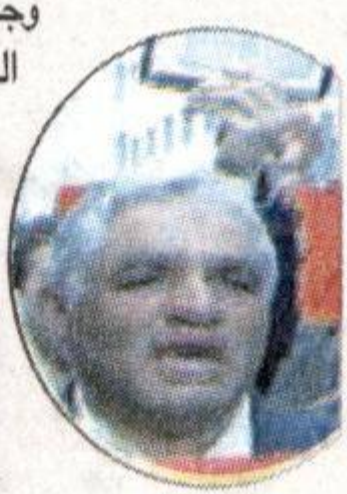

وتضمنت هذه المذكرة مطالب متعددة من بينها الدعوة إلى جعل قضية «المغاربة ضحايا الترحيل الجماعي التعسفي من الجزائر سنة 1975» إحدى الأولويات الوطنية في القضايا الإنسانية والحقوقية المدرجة في الأجندة الحكومية عموما، ودعت الجمعية أيضا إلى اعتماد مقاربة تشاركية تنسيقية مع الحكومة المغربية من خلال عقد اتفاقية شراكة وتعاون.